الاقتصادية؛ وذلك عن طريق جذب رؤوس الاموال اليهودية والاجنبية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي بواسطة تحويل اسرائيل إلى مركز مالي عالمي في المنطقة على غرار سويسرا في الغرب. فرؤوس الاموال المتدفقة على اسرائيل، في ظل نظام الاقتصاد الحر، كانت ستؤدي، وفق مفهوم هؤلاء المسؤولين، إلى زيادة الاستثمارات، وإلى اقامة مشاريع كبرى وتوفير إمكانات مالية لتشجيع فرع الصادرات. وبهذه الطريقة، ينتعش النمو الاقتصادي، ويتم القضاء على البطالة، وينخفض العجز في ميزان المدفوعات. وقد لخص نائب وزير المالية السابق يحزقيل فلومين هذه السياسة بقوله: مزيد من الاستثمارات، مزيد من النمو، مزيد من العمل والصادرات، تعلق اقل بالولايات المتحدة، اصلاح ميزان المدفوعات، خفض وتيرة التضخم المالي. ونتيجة لذلك: زيادة في الاجور، زيادة في القوة الشرائية ورفع مستوى المعيشة والاستهلاك الفردي[٣].

ومع بدء تطبيق هذه السياسة، اتضح للمسؤولين الاقتصاديين في حكومة ليكود ان نظرياتهم لا تتلاءم والوضع القائم. ولكن بسبب اصرارهم على المضي في تطبيق هذه السياسة، بدأت نتائجها السلبية، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، تتراكم شهراً بعد آخر، إلى ان وصلت، بعد اقل من سنتين، إلى حد الازمة الفعلية، لا سيما بعد ظهور النتائج الاقتصادية لسنة ١٩٧٩ والتي دفعت وزير المالية الاول في حكومة ليكود ارليخ، إلى تقديم استقالته، لافساح المجال أمام منقذ للوضع المتأزم. فقد وصل معدل التضخم المالي، في تلك السنة، إلى ١١١,٤٪ مقابل ٤٨٪ وصلها سنة ١٩٧٨، وذلك بعد أن شهدت اسرائيل، خلالها، موجة غلاء حطّمت الرقم القياسي، خصوصاً في المواد الغذائية الاساسية التي ارتفعت اسعارها بمعدل ٣٠٠٪، وذلك بسبب بدء إلغاء الدعم الحكومي لها. كذلك ارتفع عجز اسرائيل التجاري، خلال تلك السنة، مقارنة مع السنة السابقة لها، بنسبة ٦٢٪، وازدادت ايضاً الديون الخارجية بالعملة الصعبة بمعدل ٥٠١٪؛ حيث وصلت إلى ١٤٦٩٩ مليون دولار مقابل نحو ١٠٢٠٠ مليوناً. وصلتها لدى تسلم ليكود السلطة. اضافة إلى ذلك، وصلت الديون الداخلية، حتى سنة ١٩٧٩، إلى نحو ٥٠٠ مليار ليرة، معظمها لاصحاب السندات ومشاريع التوفير وصناديق المساعدة المتبادلة وشركات تامين وللتأمين القومي، وهي مرتبطة بجدول غلاء المعيشة وتحمل فائدة سنوية تتراوح بين ٢ – ٦٪. وتشير الاحصاءات إلى انه، خلال سنتين، من حكم ليكود، أي حتى سنة ١٩٧٩، ارتفع مجمل ديون اسرائيل الداخلية والخارجية بنسبة ٣٠٠٪، من ٢٤٠ مليار ليرة إلى ألف مليار ليرة، صرف معظمها، كما يبدو، عن طريق زيادة النفقات العامة والاستهلاك الخاص الذي ارتفع، خلال ١٩٧٩، بنسبة ٧٪. أما على الصعيد الاجتماعي، فقد اتسعت الهوّة في المداخيل بين الاسرائيليين خلال سنتين من حكم ليكود، حيث بدأت طبقة معينة بينهم، تشكل نحو ٢٠٪ من السكان، تستأثر بـ ٤٧٪ تقريباً من المداخيل، بينما راحت الطبقة الفقيرة، التي تشكل نحو ٢٠٪ من السكان، تحصل على نحو ٧٪ منها فقط، الامر الذي يثبت نمو التفاوت الطبقي في اسرائيل في عهد ليكود، بشكل لم تعهده من قبل[٤].

ان كل من يتعقب تطور الوضع الاقتصادي ونتائجه، خلال الفترة الاولى من حكم